

الجريدة الرسمية  
للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : السبت ٢٦ صفر سنة ١٣٨٥ هـ . الموافق ٢٦ حزيران سنة ١٩٦٥ م . العدد ١٨٥٣

الفرس

صفحة

٩٤٥

قانون مؤقت رقم ( ٢٢ ) لسنة ١٩٦٥ قانون إلغاء قانون الخدمة المدنية

٩٤٦

نظام رقم ( ٧٤ ) لسنة ١٩٦٥ نظام الخدمة المدنية

٩٥٢

قرار رقم ( ١ ) صادر عن المجلس العالي المنصوص عليه في المادة (٥٧) من الدستور



مطبعة القوات المسلحة الأردنية

هكذا من الأصل



## نحو السبق للعدل ملك المملكة المغربية الحاشية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة ٩٤ من الدستور .  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٥/٦/٩ .  
نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الاتي ونامر باصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده .

فانون مؤت رقم (٢٢) لسنة ١٩٦٥

## قانون الغاء قانون الخدمة المدنية

- المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت ( قانون الغاء قانون الخدمة المدنية لسنة ١٩٦٥ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - يلغى قانون الخدمة المدنية رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٣ واي تعديل طرأ عليه .
- المادة ٣ - تعتبر كافة الاجراءات التي تمت بموجب احكام قانون الخدمة المدنية غير تابعة لاية طريقة من طرق الطعن الاداري أو القضائي .
- المادة ٤ - رئيس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٦٥/٦/٩

أحمد بن طلال

وزير الداخلية ووزير دولة	وزير	رئيس الوزراء
لشؤون رئاسة الوزراء	المالية	الخارجية
عبد الوهاب الحجابي	عز الدين المقي	حازم نسيه
وزير الصحة ووزير الشؤون	وزير	وزير المواصلات
الاجتماعية والعمل بالوكالة	الانشاء والتعمير	العدلية
احمد ابو قوره	سيف الدين الكيلاني	عبد الرحيم الواكد
وزير المواصلات	وزير	وزير
ميناء طيران سوك	التربية والتعليم	الاشغال العامة
على الدجاني	عبد اللطيف عابدين	يحيى الخطيب
وزير الداخلية للشؤون	وزير	وزير
البلدية والتقوية	الزراعة	الاقتصاد الوطني
فؤاد فراج	جريس حدادين	حاتم الزعي

## نحو السبق للعدل ملك المملكة المغربية الحاشية

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٥/٦/٩  
نأمر بوضع النظام الاتي :-

نظام رقم (٧٤) لسنة ١٩٦٥

## نظام الخدمة المدنية

صادر بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور

### الفصل الاول

تعريفات

- المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام الخدمة المدنية لسنة ١٩٦٥ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية
- المادة ٢ - تسري احكام هذا النظام على :-
- ١ - جميع الموظفين المدنيين في خدمة الحكومة ممن يتقاضون رواتبهم من الميزانية العامة للدولة .
- ب - موظفي الدوائر والمؤسسات الاخرى ( غير المذكورين في الفقرة السابقة ) الذين يقرر مجلس الوزراء سريان احكام هذا النظام عليهم .
- المادة ٣ - يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها في ادناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك .
- الموظف - كل شخص ذكر اكان او انثى يعين بقرار من المرجع المختص في وظيفته مصنفة داخلية في الميزانية العامة للدولة او احد ملاك الدوائر والمؤسسات الخاضعة لاحكام الفقرة ( ب ) من المادة السابقة .
- الملاك - مجموع الوظائف والدرجات او الرواتب المعينة لها المصادق عليها بمقتضى قانون الميزانية او اي تشريع آخر .
- الوزير - رئيس الوزراء فيما يختص بموظفي رئاسة الوزراء ، ورئيس مجلس الاعيان او رئيس مجلس النواب في حالة غيابه فيما يختص بموظفي مجلس الامة ، والوزير المختص فيما يختص بموظفي الوزارة ، ويكون لكل من رئيس ديوان الموظفين ورئيس ديوان الحاسبة واي شخص آخر يعين برتبة وزير صلاحيات الوزير فيما يختص بموظفي دوائهم .

هكذا من الأصل



وتشمل عبارة ( وكيل الوزارة ) لغايات هذا النظام السكرتير العام او المستشار الحقوقي لرئاسة الوزراء في حالة غيابه ، ووكيل ديوان الموظفين ووكيل ديوان المحاسبة ومدير الشريعة والامن العام لمجلس الامه واعلى موظف في الوزارة او الدائرة في حالة عدم وجود او غياب وكيل الوزارة او مدير الدائرة .

### الفصل الثاني

المادة ٤ - يكون تصنيف الموظفين لغايات هذا النظام وفقا لتصنيف المنصوص عليه في نظام الموظفين المدنيين رقم (١) لسنة ١٩٥٨ ، او اي تعديل يطرأ عليه .

المادة ٥ - يجرى تحديد عدد الوظائف المصنفة وتعيين اسمائها ودرجاتها ومخصصاتها في ملاك كل وزارة ودائرة تبعاً لواجبات ومسؤوليات تلك الوظائف بنظام بعد الاستئناس برأي الوزير المختص ورئيس ديوان الموظفين وذلك وفق المخصصات المرصودة في الميزانية .

### الفصل الثالث

#### ديوان الموظفين المدنيين

المادة ٦ - يعنى بشؤون الموظفين جهاز مستقل يسمى ( ديوان الموظفين )

المادة ٧ - أ - يتولى ادارة ديوان الموظفين رئيس يعين بأمر ملكية بناء على تنسيب مجلس الوزراء ويكون مرتبطاً برئيس الوزراء .

ب- يمارس رئيس ديوان الموظفين صلاحيات الوزير في ادارة شؤون ديوان الموظفين وتسيير اعمال ومراقبة عمل الموظفين فيه . وفي الامور المتعلقة بترفيهم وتقاعدهم واجازتهم والاجراءات التأديبية بحقهم .

المادة ٨ - يكون رئيس ديوان الموظفين مسؤولاً عن :

أ - تنسيب وضع أنظمة وقواعد الخدمة المدنية والاشراف على تنفيذها .

ب- النظر في ملاكات موظفي الوزارات والدوائر لتحديد عدد الوظائف طبقاً لمتطلبات العمل وتعيين درجاتها تبعاً لواجبات هذه الوظائف ومسؤولياتها وتقديم المشورة بذلك لوزارة المالية والعمل على ضمان استيعاب الموظفين الفائضين في اية وزارة او دائرة في وظائف شاغرة ملائمة بوزارات ودوائر اخرى وضمان وضع الموظفين ذوي المؤهلات الخاصة في وظائف تتلائم مع تلك المؤهلات .

ج - الاحتفاظ بإحصاءات دقيقة حول عدد درجات واصناف الموظفين في الوزارات والدوائر .

د - العمل على تدريب الموظفين عند الضرورة واتخاذ الخطوات الاخرى التي من شأنها رفع مستواهم

هـ - دراسة التشكيلات الادارية للوزارات والدوائر والمؤسسات الخاضعة لاحكام هذا النظام تمهيداً لاقتراح كل ما من شأنه ضمان سير العمل الحكومي سيرا فعالاً وتجنب طرق العمل التي من شأنها اضاعة الوقت والتبذير في النفقات .

و - وضع القواعد الخاصة باجراء امتحانات تنافسية للانتساب في سلك الخدمة المدنية واتخاذ الخطوات اللازمة لعقد تلك الامتحانات سنوياً او كل مادعت الضرورة الى ذلك .

ز - وضع القواعد والطرق اللازم اتباعها في اجراءات الترفيع طبقاً للأنظمة المعمول بها .

المادة ٩ - لرئيس ديوان الموظفين ان يعهد الى اي موظف من موظفي ديوانه مسؤولية الحصول من الوزارات والدوائر والمؤسسات الخاضعة لاحكام هذا النظام على المعلومات اللازمة لتحقيق المسؤوليات المينة في المادة السابقة . وعلى الوزارات والدوائر والمؤسسات ان تقدم له كافة المعلومات المطلوبة .

المادة ١٠ - عند تغيب رئيس ديوان الموظفين ينوب عنه في ممارسة صلاحياته المنصوص عنها في هذا النظام وكيل ديوان الموظفين .

المادة ١١ - تسرى على موظفي الديوان كافة الاحكام التي تسري على موظفي الحكومة المدنيين .

المادة ١٢ - أ - تؤلف في ديوان الموظفين المدنيين لجنة تسمى ( لجنة انتقاء الموظفين ) من رئيس ديوان الموظفين رئيساً ومن وكيل ديوان الموظفين عضواً ومن عضوين آخرين من الدرجة الخاصة او الاولى يعينها مجلس الوزراء كل سنة ومن وكيل الوزارة او مدير الدائرة ذات العلاقة بالتعيين او الترفيع كمضو خاص وفي حالة غياب الرئيس يرأس اللجنة اعلى اعضائها رتبة . وعند تعادل الاصوات يرجح الجانب الذي فيه الرئيس .

اذا تغيب اي عضو من اعضاء اللجنة الآخرين لطروف قاهرة يشترك في عضوية اللجنة من ينوب عنه قانوناً مدة غيابه شريطة ان يكون من موظفي الدرجة الثانية فما فوق او ان يكون اعلى موظفي دأثرته درجة على ان لا تقل درجته عن الثالثة باي حال من الاحوال ويعتبر انعقاد اللجنة قانونياً اذا حضره اربعة اعضاء على الاقل على ان يكون من بينهم وكيل الوزارة او مدير الدائرة ذات العلاقة او من ينوب عنه .

ب- تكون لجنة انتقاء الموظفين مسؤولة عن تعيين وترقية جميع موظفي الدولة المصنفين باستثناء موظفي الديوان الملكي ورئيس ديوان المحاسبة والقضاة النظاميين والشرعيين والسفراء والوزراء المفوضين والقائمين بالاعمال من موظفي وزارة الخارجية ووكلاء الوزارات وكافة موظفي الدرجة الاولى فما فوق .

ج - مع مراعاة احكام الفقرة ( ب ) من هذه المادة عندما تشغر وظيفة ما ويترتب ملؤها بطريق التعيين من خارج الخدمة المدنية او من داخلها سواء مع الترفيع ام بدونها يطلب الوزير المختص الى رئيس ديوان الموظفين العمل على ملأها وعلى هذا الاخير تبعاً لآلية التعيينات - ان يحيل الامر الى لجنة انتقاء الموظفين مع قائمة باسماء الاوائل من المرشحين الذين تقدموا بطلبات استخدام الى ديوان الموظفين او من الموظفين .

وعلى اللجنة اذا كانت الوظيفة الشاغرة من الصنف الاول ان تنسب شخصاً او اكثر حسباً تقتضي الظروف وترفع الامر الى مجلس الوزراء بعد ان تحيط الوزير المختص علماً بتنسيبها ويختار مجلس الوزراء عندئذ الشخص الذي يراه اكثر لياقة للتعيين من بين المرشحين المدرجة اسمائهم

هكذا من الأشهر



في قائمة التنسب ويقرن ذلك التعيين بالارادة الملكية . اما اذا لم يوافق مجلس الوزراء على التنسب فيعيد الامر الى اللجنة عن طريق رئيس ديوان الموظفين مع بيان اسباب عدم الموافقة لاعادة النظر في الموضوع وعندئذ يترتب على اللجنة ان تقدم تنسيا جديدا ترشح فيه شخصا او اكثر اذا كان ذلك ممكنا بالاضافة الى من كانت رشحتهم في التنسب الاول وعلى مجلس الوزراء ان يختار من بينهم جميعا الموظف الذي يراه مناسباً .

واذا كانت الوظيفة الشاغرة من الصنف الثاني تنسب للجنة ملتها شخصا او اكثر حسب مقتضى الظروف ويختار الوزير المختص عندئذ من بينهم الشخص الذي يراه اكثر لياقة لتعيين . وفي حالة عدم موافقة الوزير على تنسب اللجنة يترتب عليه اعادة الامر اليها مع بيان اسباب عدم الموافقة وذلك عن طريق رئيس ديوان الموظفين لاعادة النظر في الموضوع .

وعندئذ يترتب على اللجنة ان تقدم تنسيا جديدا او ان تتمسك بتنسبها الاول مع بيان الاسباب الداعية الى ذلك ، وفي هذه الحالة على الوزير ان يوافق على تنسب اللجنة .

د - مع مراعاة احكام الفقرة (ب) من هذه المادة عندما تشغر درجة وترتب اعطاؤها الى احد الموظفين يطلب الوزير المختص الى رئيس ديوان الموظفين العمل على اعطائها لمن يستحقها وعلى هذا الاخير - تبعا لانظمة الترقيات - ان يحيل الامر الى لجنة انتقاء الموظفين مع قائمة باسماء موظفي الوزارة المختصة المستحقين للترقية واذا كانت الدرجة الشاغرة من الصنف الاول تنسب للجنة شخصا او اكثر ممن تراهم اكثر لياقة للترقية مراعية في جملة ما تراعي مقدرتهم التسامة على القيام باعمال ومسؤوليات الوظيفة ذات الدرجة المنوى الترفيع لها ويعرض الوزير المختص هذا التنسب على مجلس الوزراء اموافقة على ترفيع من يراه منهم اهلا لذلك ويقرن ذلك الترفيع بالارادة الملكية .

واذا لم يوافق مجلس الوزراء على التنسب يعيده الى اللجنة مع بيان الاسباب لاعادة النظر في الموضوع وعندئذ يترتب على اللجنة ان تقدم تنسيا جديدا ترشح فيه شخصا او اكثر او ان تصر على تنسبها الاول مع بيان الاسباب الداعية الى ذلك وفي هذه الحالة على مجلس الوزراء ان يختار من بين المرشحين الموظف الذي ينبغي ترفيعه الى الدرجة الشاغرة .

واذا كانت الدرجة الشاغرة من الصنف الثاني تنسب للجنة شخصا او اكثر للترقية ويصدق الوزير المختص القرار الخاص بترقية ذلك الموظف وفي حالة عدم موافقة الوزير على تنسب اللجنة يترتب عليه اعادة الامر اليها لاعادة النظر فيه مع بيان اسباب عدم الموافقة وفي هذه الحالة على اللجنة ان تقدم تنسيا جديدا او ان تتمسك بتنسبها الاول مع بيان الاسباب الداعية الى ذلك وعلى الوزير في مثل هذه الحالة ان يختار من بين المرشحين الموظف الذي يراه اكثر لياقة للترقية .

المادة ١٣ - يجري تعيين وترقية الموظفين الذين يتقاضون رواتبهم من ميزانية الديوان الملكي واتخاذ الاجراءات التأديبية بحقهم ومنحهم الاجازات من قبل رئيس الديوان الملكي بناء على امر الملك .

المادة ١٤ - يجري تعيين وترقية القضاة المدنيين والشرعيين واتخاذ الاجراءات التأديبية بحقهم طبقا لاحكام الشارح الخاصة بهم .

المادة ١٥ - يجري تعيين وترقية السفراء والوزراء المفوضين والقائمين بالاعمال من موظفي وزارة الخارجية ووكلاء الوزارات وكافة موظفي الدرجة الاولى فما فوق بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسب الوزير المختص على ان يقرن ذلك بالارادة الملكية .

### الفصل الرابع

#### الاجراءات التأديبية

المادة ١٦ - يؤلف مجلس تأديبي لاتخاذ الاجراءات التأديبية بحق موظفي الصنف الاول من :

وزير العدلية	رئيسا
وكيل ديوان الموظفين	اعضاء
موظف من الدرجة الخامسة او الاولى ينتخبه رئيس الوزراء	

المادة ١٧ - يؤلف مجلس تأديبي لاتخاذ الاجراءات التأديبية بحق موظفي الصنف الثاني من قاض من قضاة محكمة الاستئناف بنسبه وزير العدلية رئيسا ومن عضوين من موظفي الدرجة الثانية او الثالثة يعينهم رئيس الوزراء على ان يكون احدهما من موظفي ديوان الموظفين .

المادة ١٨ - يؤلف كل من المجلسين التأديبيين المنصوص عليهما في المادتين السابقتين لمدة سنتين .

المادة ١٩ - يؤلف مجلس تأديبي لموظفي الصنفين الاول والثاني التابعين لدائرة الشرعية ( من غير القضاة الشرعيين ) ويشكل من مدير الشرعية رئيسا ومن عضوين يعينهما قاضي القضاة من موظفي الشرعية من الصنف الاول والثاني ، ويكون لقاضي القضاة نفس الصلاحيات المخولة لرئيس الوزراء في هذا الفصل .

المادة ٢٠ - اذا قدمت شكوى ضد موظف لعدم كفاءته او عدم لياقته للوظيفة او لاي امر اخر وكانت الشكوى مما لا استطاع النظر فيها بناء على تهم معينة فيجب رفع الشكوى الى الوزير المختص الذي عليه بعد استطلاع رأي الرئيس المباشر للموظف ان يحيل الامر الى رئيس الوزراء فيما يتعلق بموظفي الصنف الاول وعلى رئيس الوزراء اذا اقتنع بالشكوى ان يحيلها الى لجنة وزارية مؤلفة من وزير العدلية ومن الوزير المختص ورئيس ديوان الموظفين وعلى هذه اللجنة ان تنظر في الامر وان تستمع الى اقوال الموظف المشكو منه ومن ثم تصدر قرارها بالتبرئة او انتهاء الخدمة او تنزيل الدرجة او نقله الى دائرة اخرى او بأية عقوبة تأديبية اخرى على ان ترفع تنسبها الى مجلس الوزراء ليصدر قراره النهائي في الموضوع على ان يقرن قراره بالارادة الملكية اذا كان يتضمن العزل او تنزيل الدرجة اما اذا كان الموظف المشكو منه من موظفي الصنف الثاني فيحيل الوزير المختص الشكوى بعد الاستئناس برأي الرئيس المباشر للموظف الى اللجنة الوزارية المذكورة في الفقرة الاولى من هذه المادة التي تنظر بالشكوى وتستمع الى اقوال الموظف المشكو منه ومن ثم تصدر قرارها بالتبرئة او انتهاء الخدمة او تنزيل الدرجة او نقله الى دائرة اخرى او بأية عقوبة تأديبية اخرى ويكون قرارها نهائيا . وفي كلتا الحالتين على اللجنة الوزارية ان تبث في الامر خلال شهر واحد من تاريخ احالة الشكوى اليها وتصدر قراراتها بالاجماع او بالاكثورية .

هكذا من الأشهر



المادة ٢١ - اذا قدمت شكوى ضد موظف تتعلق بعمله او بسلوكه او بكلية كانت الشكوى بما يستطيع النظر فيها بناء على تهم معينة فينبغي معالجتها بموجب احكام الانظمة الموضوعة والتي ستوضع لمعالجة الاجراءات التأديبية فاذا كان الموظف من الصنف الاول ينسب المجلس التأديبي المختص - ان كان من رأيه وجوب فرض العقوبة - الى مجلس الوزراء فرض العقوبة التي يراها ملائمة عليه وعلى مجلس الوزراء ان يصدر قراره المتخفى على ان يقرن قرار العزل او تنزيل الدرجة بالارادة الملكية . واذا كان الموظف من الصنف الثاني يدون المجلس التأديبي المختص - ان كان من رأيه وجوب فرض العقوبة - قرارا يفرض العقوبة التي يراها ملائمة على ان يقرن هذا القرار بمصادقة الوزير المختص .

### الفصل الخامس

#### مواد عامه

المادة ٢٢ - على وكيل الوزارة او مدير الدائرة المختصة بابداء الرأي في عمل الموظف وعلى رئيسه المباشر المكلف بتقديم التقرير الشخصي بمقتضى نظام الموظفين رقم (١) لسنة ١٩٥٨ او اي تعديل يطرأ عليه ان يتحرروا الحقيقة في تدوين المعلومات المختصة بذلك الموظف وكل من يخالف ذلك يكون عرضة للاجراءات التأديبية والجزائية .

المادة ٢٣ - ما لم يرد نص خاص في هذا النظام تسري احكام نظام الموظفين المدنيين رقم (١) لسنة ١٩٥٨ وماطرأ عليه من تعديلات على الموظفين المصنفين والموظفين غير المصنفين بعقود أو المستخدمين .

المادة ٢٤ - رئيس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه مكلفون بتنفيذ احكام هذا النظام .

١٩٥٨/٦/٩

### أحمد بن طلال

وزير الداخلية ووزير دولة	وزير	وزير	رئيس الوزراء
لشؤون رئاسة الوزراء	المالية	الاجرة	وزير الدفاع
عبد الوهاب الحاي	عز الدين المقي	حازم نسيه	وصفي التل
وزير الصحة ووزير الشؤون	وزير	وزير	وزير المواصلات
الاجتماعية والعمل بالوكالة	الانشاء والتعمير	العدل	برق وبريد
احمد ابو قوره	سيف الدين الكيلاني	عبد الرحيم الواكد	فضل الدلقموني
وزير المواصلات	وزير	وزير	وزير
ميناء طيران سكك	الترفيه والتعليم	الاشغال العامة	الاعمال
علي الدجاني	عبد اللطيف عابدين	يحيى الخطيب	ذوقان الهنداوي
وزير الداخلية للشؤون	وزير	وزير	وزير
البلدية والقروية	الزراعة	الاقتصاد الوطني	في
فؤاد فراج	جريس حدادين	حاتم الزعبي	

## قرار رقم (١)

صادر عن المجلس العالي المنصوص عليه في المادة (٥٧) من الدستور

بناء على قرار مجلس الوزراء الصادر في جلسته المنعقدة بتاريخ ٩٦٥/٤/٣ اجتمع المجلس العالي في مكتب دولة رئيس مجلس الاعيان لاجل تفسير المادة (١٢٠) من الدستور وبيان . -

١ . ما اذا كان من الجائز اصدار قانون بالتنظيمات الادارية وتنظيم شؤون الموظفين ام ان ذلك يجب ان يكون بنظام ؟  
٢ . وبفرض ان تنظيم شؤون الموظفين يجب ان يتم بنظام ، ما هو مصير قانون الخدمة المدنية رقم (٤٨) لسنة ١٩٦٣ وبعد التدقيق والمداكرة تبين لنا ان الدستور في المواد (٢٤ - ٢٧) اقر مبدأ الفصل بين سلطات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية فاناط السلطة التشريعية بمجلس الامة والملك ، والسلطة التنفيذية بالملك الذي يتولاها بواسطة وزرائه ، والسلطة القضائية بالمحاكم على اختلاف انواعها ودرجاتها وتصدر جميع الاحكام وفق القانون باسم الملك .

فبالنسبة للسلطة التشريعية فانها تملك حق التشريع في كل الموضوعات باستثناء المسائل التي انيط حق التشريع فيها لسلطة اخرى بمقتضى نص خاص في الدستور .

وقد اناطت المادة (١٢٠) من الدستور بالسلطة التنفيذية حق التشريع في مسائل عيبتها بطريق الحصر ، اذ نصت على ما يأتي . -

« التقسيمات الادارية في المملكة الاردنية الهاشمية وتشكيلات دوائر الحكومة ودرجاتها واسماؤها ومنهج ادارتها وكيفية تعيين الموظفين وعزلهم والاشراف عليهم وحدود صلاحياتهم واختصاصاتهم تعيين بالنظام يصدرها مجلس الوزراء بموافقة الملك »

وعلى ذلك فان السلطة التشريعية لا تملك حق التشريع في المسائل المنصوص عليها في هذه المادة لان الدستور قد اناط هذا الحق بالسلطة التنفيذية على اعتبار انه من الضمانات الدستورية اللازمة لاستقلال السلطة التنفيذية .

فاذا خرجت السلطة التشريعية على هذا المبدأ وتناولت تلك المسائل بالتشريع فان القانون الذي تصدره بهذا الشأن يكون مخالفاً للدستور .  
وتأسيساً على هذا نخرج بالتفسير التالي : -

١ . ان اي تشريع يتعلق بالتنظيمات الادارية وشؤون الموظفين يجب ان يصدر عن السلطة التنفيذية بنظام اذا كانت الموضوعات التي يتناولها ذلك التشريع من المسائل المنصوص عليها في المادة (١٢٠) من الدستور .

٢ . بما ان الامور المنصوص عليها في قانون الخدمة المدنية رقم (٤٨) لسنة ١٩٦٣ تدخل في نطاق المسائل الواردة في المادة (١٢٠) سالفة الذكر ، فان تنظيمها يجب ان يتم بنظام تصدره السلطة التنفيذية استنادا

هكذا من الأصل



لهذه المادة وبذلك يعتبر القانون المشار إليه مخالفاً لأحكام الدستور وهذا لا يجعله غير قائم بل لا بد من الغائه بقانون جديد .

هنا ما تقرره في تفسير النص المطلوب لتفسيره .

صدر في ١٩٦٥/٥/١

عضو	عضو	عضو	عضو
الأمين	الأمين	الأمين	الأمين
رياض الفليح	فلاح المداحنة	بهجت التلهوني	سعيد المفتي
عضو	عضو	عضو	عضو
عضو محكمة التمييز	عضو محكمة التمييز	نائب رئيس محكمة التمييز	رئيس محكمة التمييز
جورج سعد	بشير الشريقي	موسى السكات	علي مسبار

عضو  
عضو محكمة التمييز  
صلاح ارشيدات

### مخالفة عضو المجلس العالي العين دولة السيد بهجت التلهوني

لقد نصت المادة (٢٢) من الدستور ما يلي « لكل أردني حق في تولي المناصب العامة بالشروط المعينة بالقوانين أو الأنظمة » .

ونصت المادة (١٢٠) من الدستور والتي هي مدار التفسير ما يلي « التقسيمات الادارية في المملكة الاردنية الهاشمية وتشكيلات دوائر الحكومة ودرجاتها واماؤها ومنهج ادارتها وكيفية تعيين الموظفين وعزلهم وكيفية الاشراف عليهم وحدود صلاحياتهم واختصاصهم تعين بأنظمة يصدرها مجلس الوزراء بموافقة الملك » .

من هاتين المادتين اخرج بالرأي، انه لو حددت السلطة التنفيذية شؤون الموظفين تعيينا وعزلا واشرافا لتمشى ذلك مع النص ولو تحدد ذلك بقانون ، فليس هنالك مخالفة دستورية وخاصة اذا ما اخذنا بعين الاعتبار ان التطبيق العملي سواء ورد ذلك بقانون او نظام يترك للسلطة التنفيذية امور التنفيذ بتعيين وعزل ونقل الموظفين .

اذا فالمسألة ليست منازعة وظيفة او صلاحية او اختصاص لان السلطة التشريعية لا تنازع السلطة التنفيذية صلاحياتها العملية كالتعيين او العزل او الاحالة على التقاعد او غير ذلك من الامور التي نصت عليها مواد الدستور .

اخرج من هذا الى ان الدستور الاردني وضع عام ١٩٥٢ ودبوان الموظفين استحدث عام ١٩٥٤ ، فالدستور الاردني نظم اوضاع الدوائر الموجودة عند وضعه بقوانين كدبوان المحاسبة والجيش والامن العام والبلديات والقضاء ولو كان ديوان الموظفين موجودا آنذاك لما فرق الدستور بين موظفي الدولة ومؤسساتها حتى اني اميل لو جاء نص المادة (١٢٧) المتعلقة بالجيش والشرطة والدرك بنظام وليس بقانون .

لقد اقرت دول كثيرة تنظيم شؤون الموظفين بقوانين كالعراق وسوريا ولبنان ومصر والكويت ، واعتقادي ان ما سرنا عليه منذ عام ١٩٥٤ صحيح ويتمشى مع الدستور معنى ومفهوما وروحا ، فالقانون المخالف للدستور هو القانون الذي يتعارض مع المبادئ العامة للدستور كان يسن قانون يتعارض مع حرية الاديان او حرية الفرد او يخالف المواد الواردة في الفصل الثاني من الدستور المتعلقة بحقوق الاردنيين وواجباتهم .

ويؤيد ما ذهبت اليه ما جاء في اصول القانون للدكتور الشهوري حيث جاء في الصفحة ١٦٩ - ١٨١ ما نصه « اما اذا استوفى التشريع الرئيسي الشكل ، ولكنه خالف الدستور من حيث الموضوع بان جاء ماسا باحد مظاهر الحرية الشخصية التي كفلها الدستور او مغرقا في المعاملة بين الناس امام القانون ، وقد حددت القوانين المخالفة للدستور حصرا بانها القوانين المخالفة للنظام العام او الاداب العامة » .

وقد جاء في كتاب نظرية القانون للدكتور عبدالفتاح عبدالباقي استاذ القانون المدني في كلية الحقوق بجامعة القاهرة ما نصه « ينظر الى القانون عادة من ناحيتين : ناحية الشكل وناحية الموضوع .

فناحية الشكل تعني ان تراعى الاجراءات التي يحتتمها الدستور لسنه او لنفاذه وهي مروره في مراحل الدستورية .

اما ناحية الموضوع فهي ان لا يخالف قواعد الدستور ، وقد ضرب على ذلك مثلا صدور قانون يعاقب الذين يؤدون الصلاة في معابدهم فهذا القانون مخالف للدستور الذي يقرر حرية العقيدة .

وانني بعد ان بينت ما سلف ، اعتقد على ضوء ما تقدم فان قانون الخدمة المدنية لا يخالف الدستور ولا يتعارض مع احكامه .

واذا نظرنا نظرة فاحصة الى نص المادة (١٢٠) من الدستور لا نرى انها تمنع اولا تجز تحديد شؤون الموظفين بقانون بل جاءت مطلقة ، واذا اخذنا التشريع بمعناه وروحه ومدلوله لا ارى رأي الاكثريه المخترمه .

٦٥/٥/١

عضو المجلس العالي  
العين  
بهجت التلهوني

هكذا من الأصل